

رسالة إلى عميد المهندسين

سيد العميد الجديد، نحن المهندسون الممضون على هذه لك للتعبير عن آراء و تخالج العديد من المهندسين حول مستقبل صورة و مكانة المهنة في تونس خاصة مع ما يحصل في السنوات الأخيرة. و لذلك ، سعة الصدر لتقبل الصراحة اللازمة و المؤلمة في بعض الأحيان و محاولة الفهم و المراجعة الذاتية و التقييم و الإصلاح و التجاوب دون المكابرة و الهروب إلى الأمام.

1. الحصيلة: 2015-2020

5 إنتخاب أول مجلس لكبار الناخبين بعد الثورة، تزامن ذلك مع احتجاجات المهندسين الشبان من أجل تحصين المهنة و الحفاظ على مكانتها معنوياً و مادياً. تعهد العميد السابق و مجلس العمادة المعين بالعمل على تحسين وضعية المهندسين و مكانة المهنة لكن نتائج سياساته و خياراته كانت عكسية و كارثية إذ زاد الوضع سوءاً مقارنة بسنة 2015. 2019 بنسبة مشاركة ضعيفة جداً انتهت بإعادة إنتخاب العميد القديم، و الذي ترك المنصب مؤخراً بعد تعيينه وزيراً. و في ما يلي حوصلة لأهم نتائج حوالي 5 :

- 1.
2. مزيد تدهور الأجور نتيجة لتوسع الفجوة بين العرض و الطلب في سوق
3. تضاعف ظاهرة التشغيل الهش
4. زيادة نسب المهندسين المهاجرين
5. تراجع ترتيب شعب الهندسة في إختيارات التوجيه الجامعي: ي مرة أن شعباً قصيرة أصبحت تفوت ترتيب شعب الهندسة في خيارات التوجيه الجامعي (يمكن ملاحظة ذلك بالعودة إلى دليل التوجيه الجامعي 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020) -عليكم أن تطرحو السؤال على أنفسكم، لماذا تزامن ذلك في فترة توليكم، كفريق، دوالي

6. زيادة نسب الخريجين من الجامعات الخاصة بصفة مهولة حيث قفزت من %36 2016 إلى %45 2018
7. المتخرجين من المدارس الوطنية هذا العام (المصدر: إحصائيات موقع وزارة التعليم العالي و البحث العلمي).
- تضاعف أرباح الجامعات الخاصة حيث تحولت بعض الحوانيت إلى بنايات كبيرة، فيما احتل البعض الآخر شوارع رئيسية بالعاصمة.

كل هذا تزامن :

8. نجاح جهود العميد السابق في الترويج لشخصه عبر تسخير إمكانيات العمادة و تسييسها في الفترة التي تولاها بالعمادة)

لتحليل هذا التراجع و التفكير في حلول للنهوض بمكانة المهنة يجب الوقوف على أسباب هذه الإنتكاسة و تقييم المرحلة الفارطة و كشف مواطن الخلل. إذ أن هذه النتائج توحى و كأن وجود العمادة من عدمه لم يكن له أي قيمة مضافة.

11. :

تتعدد أسباب غياب العمادة عن أداء واجبها الرئيسي في حماية مكانة المهنة و هيتها و الدفاع عن الوضع المادي و المعنوي لجميع المهندسين، لكن يمكن تلخيصها في كون المشرفين على العمادة تركوا الأوليات و الملفات المستعجلة و إشتغلو في المسائل الثانوية _____
مهام العمادة حسب الفصل التاسع من قانونها التأسيسي.
فيما يلي أهم الأسباب التي جعلت من العمادة بدون قيمة مضافة بالنسبة للمهنة و للمهندسين و جعلتها تحيد عن مهمتها الرئيسية طوال الخمس سنوات الفارطة.

(1) تسييس _____ :

لا يخفى على أحد الإلتناء السياسي للعميد السابق (و هو) أعضاء العمادة بلجانها و هيئاتها و مجلسها، و قد ترجم ذلك عبر تغيير خط العمادة حيث إنطلق العميد السابق في إصدار العديد من البيانات المسيسة و التي لا تمت للمهندسين و لا للمهنة بصلة كما تم ربط العمادة مع منظمات مسيسة في الخارج قريبة و السياسي للعميد و مجلسه. هذا إضافة لتكريم العمادة في يوم المهندس لرؤساء الحكومات الفاشلين و المتسبيين في جزء كبير من مشاكل القطاع، و ذلك بدون أي سبب سوى إقتراب العميد من الطبقة السياسية.
و للأسف فإن البيانات المسيسة تواصلت حتى بعد خروج العميد السابق.

(2) غياب التوازن في تركيبة _____ :

سجلنا في السنوات الفارطة سيطرة مهندسي الوظيفة العمومية بصفة عامة و بالأخص مهندسي وزارة الفلاحة على العمادة، حيث أن مهندسي الوظيفة العمومية يمثلون أقل من 5% من جملة المهندسين في تونس. كما سجلنا إختلالاً في التمثيل حسب الإختصاص و حسب الفئة العمرية حيث يسيطر المهندسون المتقاعدون و القريبون من التقاعد على القرار في العمادة و ذلك على حساب العنصر الشبابي و الكفاءات المشهود لها في عديد الإختصاصات في الإدارة التونسية و في الشركات الخاصة و العمومية و في الشركات الدولي . و قد إنعكس كل هذا على مردود العمادة و نوعية نشاطاتها و مطالبها التي لم تمثل سوى فئة قليلة.

(3) الأطماع الشخصية _____ :

- سعي العميد السابق إلى تكوين شبكة علاقات سياسية و التعريف منصب وزاري عبر تطويع عمل العمادة، حيث تجنب الدفاع عن المهنة و التصادم مع الاتحاد للصناعة و التجارة و الصناعات التقليدية في ملف الجامعات الخاصة، و تجنب كذلك

التصادم مع إتحاد الشغل في ملف الزيادات الخصوصية و ذلك حفاظاً على طموحه السيا

- سعي المنتمين لمجالس العمادة و لجانها من المشتغلين بالوظيفة العمومية إلى إستغلال إمكانيات العمادة للحصول على "غنائم" تتمثل في زيادات و منح فئوية و ترقية تخصهم دون بقية المهندسين.

- البحث عن منافع مادية عبر العمادة، كتأسيس مجلس المهندس الم
إسم العمادة من أجل الحصول على عقود للتحكيم و الوساطة مع الدولة.

(4) _____ :

للأسف، فقد حادت إدارة العمادة عن القانون الأساسي لعمادة المهندسين و لم بالأهداف و لا بدور العمادة المنصوص عليه بالفصل التاسع. فقد تم تحويل العمادة إلى نقابة رغم وجود نقابة للمهندسين قائمة الذات، كما تم تحويل العمادة إلى مركز للتكوين عبر تنظيم دورات تكوينية بمقابل مادي في منافسة غير شريفة لمراكز تكوين مرخص لها و تدفع و أداءات. و في أحيان أخرى فإن العمادة تتحول إلى نادي أو إلى جمعية أو إلى هيئة تحكيم أو إلى حزب سياسي يصدر البيانات المسييسة أو إلى وكالة تسويق و اشهار ... في خرق صارخ لقانونها التأسيسي.

فقد لعبت العمادة كل الأدوار إلا دورها الرئيسي كعمادة تحمي صورة المهنة و هيبتها.

(5) البيروقراطية و غياب الكفاءة و _____ :

عوض تسهيل المعاملات و رقميتها، و عوض تطبيق نظم مراقبة الجودة و وسائل الإدارة الحديثة فقد تم جلب بيروقراطية الإدارة التونسية للعمادة و أصبحت أشبه بمصلحة إدارية حكومية خارجة عن سياق التاريخ.

لم يعرف عن العميد السابق إدارته لمشاريع كبرى أو مسكه لمسؤوليات معقدة، فقد كان مهندساً عادياً مختصاً في الإنتاج النباتي في مندوبية جهوية للفلاحة قبل أن يغتم تعييناً حزبياً 2013 ليصبح مديراً لمعهد الزراعات الكبرى ثم بعد ذلك فاز بمنصب

لعميد بعد إنتخابات مسيسة. كما لم يعرف عن أغلب أعضاء مجلس العمادة (مع بعض الإستثناءات) اشرافهم على مشاريع وطنية رائدة أو عملهم ضمن مواقع متقدمة في شركات كبرى أو دولية، و إنعكس ذلك بوضوح عبر سوء إدارة المرحلة و غياب الرؤية الواضحة و غياب الإحصائيات المحينة و الإرتجالية و تناول مواضيع مهمة من غير أهل الإختصاص (كملف التكوين الهندسي) .

و لعل أبرز مثال على نقص الكفاءة هو الإتفاقية الأخيرة مع أحد البنوك ، فقد تم تقديم نسب الفائدة على القروض الموجهة لعموم الحرفاء على أنها نسب مخفضة خاصة بالمهندسين و لى تلك الإتفاقية و وضعت نفسها في موقع المضحوك عليه.

(6) _____ مني على الولاءات و ليس _____ :

إن النظام الإنتخابي القائم و الذي أبقى عليه مجلس العمادة تم سنه سابقاً لترسيخ سيطرة () على العمادة ، هذا النظام ، المتمثل في إنتخاب عشرات الأسامي في ورقة الإنتخاب لتكوين مجلس يقوم بدوره بإنتخاب عميد و مجلس عمادة، لا يمكن أن يضمن إختيار الأفضل و الأكفأ لتولي العمادة، بل إنه لا يضمن سوى وصول أصحاب الولاءات السياسية و المصالح و القرابة. و هذا ما يفسر مقاطعة المهندسين لإنتخابات العمادة إذ هي أخلاقياً لا ترقى لمستواهم و انتظاراتهم، فكيف يطالب المهندس بإنتخاب، بدون حملة إنتخابية، أسامي مجهولة لا يعرف عنها و لا عن كفاءتها شيئاً و لا يعرف حتى افكارها في

الإصلاح و التي ستختار له فيما بعد عميداً ؟ كما أن النظام الإنتخابي يضع عراقيل لمنع أكبر عدد ممكن من المهندسين من الترشح (حيث أن أقل من 1% من المهندسين المنخرطين في العمادة يمكنهم الترشح للعمادة - مجلس التسعين). إن أي إنتخابات يجب أن تكون مفتوحة لعموم المهندسين و لا يجب أن تكون سوى على أساس الكفاءة و ليس الولاءات أو الأقدمية أو الإحتكار.

(7) _____ :

لا تعطي إدارة العمادة أي أرقام أو إحصائيات حول مواردها المالية و قيمة ميزانيتها و مصاريفها، كما أن تنظيم يوم المهندس سنة 2016 بأموال ضخمة دون أن يكون له أي نتيجة التعريف بالعميد السابق لدى السياسيين، يطرح تساؤل حول معايير إدارة الموارد المالية. يشمل الغموض كذلك الإتفاقية الممضاه سنة 1998 مع الفنصلية الفرنسية حول الفيزا، فلا يزال نص هذه الإتفاقية مجهولاً و غير منشور رغم إدعاء العمادة تواصل العمل بها و رغم ما ه التجربة بأنها لا قيمة لها.

(8) _____ :

شهدت سنوات 2014 2015 احتجاجات لطلبة الهندسة و للمهندسين الشبان شملت مطالب من بينها تحديد سقف أعلى لعدد المتخرجين من الجامعات الخاصة و تحسين التكوين الهندسي و توحيد المسالك و توجت بإمضاء وزارة التعليم العالي مذكرة توضيحية تلزم الجامعات الخاصة بنسبة معينة من المتخرجين كما تم تكوين لجنة من خيرة الكفاءات الوطنية لتقديم تقرير متكامل شمل توصيات حول واقع التكوين الهندسي حسب متطلبات سوق الشغل، كما قام العميد الأسبق منجي ميلاد بتعليق ترسيم خريجي الجامعا لتلزم الأخيرة بمذكرة وزارة التعليم العالي.

كانت أولى قرارات مجلس العمادة السابق عند توليه العمادة رسمياً في اواخر 2015 هي إلغاء قرار العميد الأسبق و إعادة ترسيم خريجي الجامعات الخاصة دون الحاجة لإلزام هذه الجامعات بمذكرة وزارة التعليم العالي، ثم أصدر قرارا بإيقاف ترسيم المهندسين الدارسين بجامعات بالخارج مثل أوكرانيا في خطوة مناقضة للقرار الأول و تصب في صالح أصحاب الجامعات

أما عن تقرير لجنة الخبراء من أجل إصلاح التكوين الهندسي فلم تعترف العمادة بتوصياته التي كان من بينها توحيد المسالك و واجب التخفيض من عدد المتخرجين من الجامعات الخاصة، و قامت بإصدار تقريرين موازيين، الأول حول ديموغرافيا المهندسين و واقع التكوين الهندسي كتبه مهندس كهرباء متقاعد عضو بمجلس العمادة (رحمه الله)، أما الثاني فهو تقرير تدقيق 29 مهندساً من العمادة بينهم أستاذ جامعي وحيد يدرس في سلك الهندسة أما البقية فأغلبهم مهندسين من الوظيفة العمومية و القطاع العام في اختصاصات الفلاحة و الهندسة المدنية و الكهرباء و الميكانيك، و هو التقرير الذي جعل لإيجاد مخرج للجامعات الخاصة تمهيداً للإعتراف بهم (و هو ما تم) رغم أن جل أعضاء فريق التدقيق لا علاقة لهم بالتعليم الجامعي إضافة لكون كراس شروط الجامعات الخاصة قديم و عام و لا يجب أن يكون مرجعاً لتقييم مدارس الهندسة الخاصة.

تلى إعتراف العمادة بالجامعات الخاصة دون قيد أو شرط (في خرق واضح لتوصيات تقرير لـج الخبراء حول التكوين الهندسي) صدور تقرير دائرة المحاسبات حول الجامعات الخاصة في 25

صفحة تضمن كشفاً لإخلالات كبيرة جداً من بينها أنه لا يوجد مراقبة لسير الإمتحانات و أن الكثير من الجامعات الخاصة تدرس أكثر من طاقة استيعابها، بخلاف الإمتيازات المادية الضخمة التي تحصلت عليها.

بسبب أخطاء العميد و مجلسه فقد تضاعف عدد الطلبة المتخرجين من القطاع الخاص و زاد الفارق بين العرض و الطلب في سوق الشغل و هو ما حذر منه تقرير لجنة الخبراء التي ضمت عدداً من نخبة الأساتذة الجامعيين على رأسهم البروفيسور مصطفى بسباس أستاذ ف بالمدرسة الوطنية للمهندسين بتونس و عضو اللجنة العلمية الفرنسية.

و هكذا فإن العمادة أضعفت فرصة على المهندسين لتعديل السوق و لإصلاح جزء من مشاكل القطاع، و خيرت مزيد إثراء أصحاب الجامعات الخاصة بعشرات المليارات.

1.111 :

تشمل مطالب رئيسية ذات أولوية مستعجلة من أجل إصلاح ما يمكن إصلاحه في تمشي يهدف إلى تعديل و تنظيم عدد المتخرجين حسب إحصائيات علمية حول متطلبات السوق، و تخليص العمادة من الإحتكار السياسي و تغيير نظامها الإنتخابي لأجل فتحها لجل الكفاءات الهندسية دون تمييز، كما تهدف الإصلاحات المقترحة لتطبيق ما جاء في تقرير لجنة الخبراء حول التكوين الهندسي، خاصة في ما يتعلق بمدارس الهندسة الخاصة و إيقاف الترسيم حتى تلتزم هذه الجامعات بنسبة معينة من عدد الطلبة المرسمين بها للسنة الجامعية القادمة لا تتجاوز 30% أ أولى هندسة على المستوى الوطني.

1 : _____

إصدار قرار توقيف الترسيم فوراً بالنسبة للطلبة الجدد في الجامعات الخاصة قبل بداية الترسيم للسنة الجامعية الجديدة و ذلك ما لم تلتزم هذه الجامعات بنسبة 30% الهندسة العودة الجامعية القادمة. إن هذا الإجراء (إيقاف الترسيم من أجل تنظيم المهنة) قانوني و من صلاحيات العمادة فقد قام به العميد الأسبق منجي ميلاد و قامت به كذلك عمادة أطباء الأسنان في تونس كوسيلة ضغط بعدما زاد عدد المتخرجين عن إحتياجات السوق، و قامت به أيضاً عمادة المهندسين المعماريين التونسيين ضد الجامعات ، كما قامت نقابة المهندسين بمصر بنفس الإجراء لنفس السبب.

2017 42% 2015 37%

(المصدر : إحصائيات موقع وزارة التعليم العالي و ا 2019 48%

) وهو ما يدعو لدق ناقوس الخطر و التصدي لجشع أصحاب هذه الجامعات الذين يريدون ربح المال على حساب الوضع المادي للمهندسين الشبان عبر إغراق السوق و توسيع الفجوة بين العرض و الطلب.

سيدي العميد، في صورة عدم إستجابتكم لهذا الطلب المشروع ستترسخ أكثر فأ التي تدور حول تلقي أعضاء من العمادة لرشاوي مادية مقابل تواطئهم و حمايتهم لمصالح هذه الجامعات الخاصة. و سنسعى، في صورة عدم استجابتكم لهذا الطلب **في أجل ينتهي قبل بداية السنة الجامعية**، إلى تجميع المهندسين و المهندسين الشبان و طلبة الهندسة مشروعة لحماية مستقبلهم من عمادة في نظرهم فاشلة و مسيسة تدور حولها

شبهات الفساد و الرشوة. و ليست مشاهد إحتجاج المهندسين ضد العميد الأسبق منجي ميلاد و مجلسه في 2014 2015 بعيدة.

سيدي العميد، نحن نحيي قراركم بعدم ترسيم المهندسين المتخرجين من بعض الجامعات العمومية في الشعب المذكورة في بيانكم و التي تحتوي على مرحلة تحضيرية مندمجة لا تستجيب لمعايير التكوين الهندسي، و نطالبكم بالمعاملة بالمثل مع الجامعات الخاصة التي

إن التعليم الهندسي الخاص في البلدان الأوروبية يخضع لقوانين صارمة من الدولة و لنسبة معينة من المتخرجين لا يمكن تجاوزها لذلك لا يمكن مقارنته بأي حال

كما نلفت انتباهكم إلى وجوب سن قانون لإبعاد من مجلس العمادة، كل من تعامل مع وولية جهوية أو مركزية في العمادة، لأن هذا يعتبر تلقي رشوة مقنعة و تضارب مصالح، خاصة في فترة امتازت بتجاوزات عديدة لهذه الجامعات. إن هذه الممارسة تفهم كنوع من الحماية بمقابل لمصالح هذه الجامعات و هو عمل فيه إنعدام للشرف.

2

فصلاً تحتاج للمراجعة حيث تم تعويم مهام العمادة و هو ما يفتح الباب للزبونية و الفساد و مزيد التسييس. كما أن القانون الانتخابي القديم (المجوعول لسيطرة حزب سياسي على للعميد و لمجلس العمادة عبر القوائم (على أساس واحد فقط هو الكفاءة، كما يجب منح الحق في الترشح لكل المهندسين المنخرطين و إستبدال شروط الأقدمية في العمادة بشروط تتعلق بالكفاءة اللازمة و تنوع الأعمار في القوائم المترشحة على أساس السيرة الذاتية و البرنامج

أنه يمنع العديد من المهندسين من الترشح لهيئة كبار الناخبين **حيث شهدت الانتخابات الأخيرة فضيحة إذ إضافة لإق المترشحين فازو بمقاعد لإنعدام المنافسة.**

لذلك فنحن ندعوكم لإصلاح مشروع قانون العمادة و جعل إنتخاب العميد و مجلس العمادة (على أساس القوائم) إنتخاباً مباشراً من المهندسين، و جعل الترشح لمنصب العميد و لمجلس العمادة في قوائم تستجيب لمعايير الكفاءة و متاحاً لكل مهندس منخرط، أما المجلس الوطني فيجب أن تكون مهمته رقابية مع التقليل في اعضائه إلى 30 40 90 عضواً ليس لأغلبهم أي قيمة مضافة.

3 قدير حاجيات البلاد من المهندسين:

تطبيقاً للفصل التاسع من القانون الأساسي، و تنظيماً للمهنة و حماية للمستوى المادي للمهندسين و للحد من البطالة، على العمادة التعاقد مع شركة دراسات مختصة من أجل تقدير حاجيات البلاد من مهندسين في الخمس سنوات القادمة في كل ميدان حسب متطلبات السوق و حسب المتغيرات الاقتصادية الوطنية و الدولية، و ذلك على أسس علمية .

()

4 نشر التقارير الأدبية و المالية الرسمية من سنة 2016 2019:

إن تنظيم يوم المهندس سنة 2016 بتلك الإمكانيات الضخمة دون أن يكون له أي نتيجة تذكر يطرح تساؤلاً حول كيفية إدارة الموارد داخل العمادة.

لذلك نطلب منكم نشر التقارير الأدبية و المالية من سنة 2016 2019،
النشر سنضطر للحصول عليها بالطرق القانونية عبر هيئة النفاذ للمعلومة.

5 هندسين الشبان في إتخاذ:

على العمادة أن تتواصل مع الطلبة و تستمع لمشاكلهم و لرأيهم في مناهج التكوين الهندسي كما يجب أن يكون لها دور في تأطير و اشراك المهندسين الشبان (و ليس تدجينهم) و الإستماع لمشاكلهم و تشريكهم في إتخاذ القرار و الضغط من أجل وضع تشريعات تحميهم.

لعمادة في سياسة الحوار مع الطلبة و المهندسين قد يدفع المهندسين لخلق هيكل جديد يمثلهم تمثيل.

سيد العميد الجديد، نتمنى من جانبكم سعة الصدر و أنتم المشاريع الكبرى و تعلمون جيداً أن أي نجاح لا يكون إلا بتضافر الجهود و الصراحة و التجاوب مع النقد و الإصلاح و مقارنة النتائج مع الأهداف المرسومة. و نتمنى أيضاً سعة الصدر و تقبل النقد المهنة و عموم المهندسين.

في إنتظار الرد و التجاوب مع المطلب الرئيسي المتعلق بالجامعات الخاصة في مرحلة أولى.